والعشورات والجزية والخراجات قوله ومن مات قبل القبض سقط
نصيبه لانه صلة فلا يملك قبل القبض فصل هذا الفصل في
احكام المرتدين قوله ومن ارتد عرض عليه الاسلام والعرض مروي
عن عمر رضي الله عنه وهو مستحب وليس بواجب لان الدعوة قد بلغته
غير انه يحتمل انه اعتراه شبهة فيعرض عليه فيزاح ويعود الى الاسلام
لان عوده موجود قوله وحبس ثلثة ايام لاستتابا وقيل وجوبا
وهو قول الشافعي لان ارتداده يكون عن شبهة ظاهرا فلا بد من مدة
يمكنه ان يتامل فيها فقدرت بالثلث لانها مدة ضربت لابلاء الاعذار قوله
فان لم يسلم قتل لقوله عليه السلام من بدل دينه فاقتلوه رواه احمد
والبخاري وغيرهما قوله فان قتله رجل قبل عرض الاسلام عليه
كره لان فيه تفويت العرض المستحب وقال صاحب الهداية يعني الكراهة
هنا تركه المستحب قوله ولا شيء يعني لا يجب شيء على القاتل لانه
مباح الدم بالحديث قوله والمرتد لا يقتل بل يحبس حتى تسلم لان البيع
للقتل كفر المحارب وقال الشافعي تقتل ولو قتلها قاتل لا شيء عليه للشبهة
قوله وكذا الصبي المميز اي وكذا لا يقتل الصبي المميز اذا ارتد وهذا
عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف وزفر والشافعي ارتداد ليس
بارتداد قوله ويزول ملك المرتد عن امواله زوالا موقوفا هذا عند ابي
حنيفة وعندهما لا يزول لان تاثير الردة تظهر في اباحة دمه لا في زوال ملكه
وله ان الملك يكون بالعصمة وقد زالت بالردة غير انه يدعى الى الاسلام
بالايجاب عليه وبين عوده اليه فلم يتم سبب الزوال فيتوقف قوله فان
اسلم المرتد عاد ملكه وان مات على الردة او قتل عليها فكسب اسلامه
لورثته المسلمين وكسب ردته في اي غنيمة وعندهما كلاهما لورثته
المسلمين وعند الشافعي لبيت المال كلاهما في قوله ويعتق مدبروه وامهات
اولاده لان هذه احكام معلقة بالموت بخلاف بالموت قوله والمرتد كسبها
لورثتها اذا لحقوا بدار الحرب فان لم يلحقوا بها فلم يتحقق سبب الفيء وبرثها زوجها المسلم ان ارتدت

ارتدت وهي مرتفعة لقصدها ابطال حقه بعد تعلق حقه بمالها فصارت
فانة وان كانت صحيحة لا يرثها زوجها لان ردتها ليست سببا لهلاكها
لانها لا تقتل فلم يتعلق حقه بمالها بردتها قوله ولحاقه بدار الحرب
مع الحكم به اي بالحاق الحاكم من اهل الحرب وهم اموات ولكن لا يستقر
لحاقه الا بحكم الحاكم لاحتمال ان يعود الينا وفيه خلاف الشافعي وفائدة
كون لحاقه كالموت انه يصير مثل الميت حتى تحل ديونه ويعتق مدبروه
ومكاتبوه وامهات اولاده كما مر قوله وتفرقات المرتد انتسام
نافذ اي الاقوال مصرف نافذ كالطلاق والاستيلاد وقبول الهبة واسقاط
الشفعة لانها لا تستدعي الولاية حتى يصح هذه التصرفات من العبد ايضا
وكذلك لا يحجر على عبده المأذون قوله وباطل اي القسم الثاني
تصرف بالمال كالنكاح والذبح لانه يعتقد الملة ولا ملة له وكذلك الارث
قوله وموقوف اي القسم الثالث تصرف موقوف كالمفاوضة والبيع
والشرب والرهن والاجارة والهبة والاعتاق والتدبير ومعنى كونه
موقوفا انه ان اسلم نفذ تصرفه وان هلك تبطل لانها مفاوضته هي موقوفة
اتفاقا وكذلك تصرفه على ولده الصغير ومال ولده لانها تعتمد المساواة
ولا مساواة بين المسلم والمرتد ما لم يسلم واما غيرها فكونها موقوفة
مذهب ابي حنيفة وعندهما نافذة عاد الى الاسلام او لم يعد قوله ولا
يصح ردة مجنون لان اقراره لا يدل على اعتقاد فلا يعتبر وكذا الصبي
والسكران اللذان لا يعقلان قوله ويصح اسلام الصبي المميز خلافا
لزفر والشافعي ولنا انه عليه السلام صحح ايمان علي وقد كان ابن صبيا
وافتخار بذلك معروف وذكر ابو جعفر انه اسلم وهو ابن خمس سنين وذكر
النقاش ان عمره كان سبع سنين وعن عروة انه قال اسلم علي وعمره
ثمان سنين اخرجه البخاري مسئلة الساحر يقتل ولا يستتاب ولا
يقبل قوله الا ان يترك السحر ويتوب منه اذا شهد الشهود انه الآن
ساحر او اقر بذلك وقيل ان اعتقد انه حلال لما يفعل ثم تاب عن ذلك

Copyright © University
Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)